

بل في العرب اصطلاحاً فاعتبر الملامحة بحجج الصلاحية الاستحقاق
 الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر
 واعتبر الملامح مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا
 اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون
 الاسم معياً فلم يمتز به احد ولذلك يقال لم يعرف الكلمة وهي
 معرفة به وهو حسن وينبغي ان يجعل عليه وجه خلافه
قوله ولاجل سكونه عن هذا النسخ اي وعوضه عن كالتشبه
 اليهودي وان اوجهم بتدعيم الظن خلاف **قوله** فكان التشبه
 الاولى بكون التمثيل **قوله** ومعرّب الاسماء قال بين الاضافة
 على معنى من وضابطها موجود وهو ان يكون بين المضاف
 والمضاف اليه عموم ومخصوص من وجه اهـ واعتراض البعض
 عليه بان شرط هذه الاضافة محتمل على الثلاثة على الاول والحكم
 حديد مدفع بما مر من الورد الى من ان صحة الحمل اغلبي
 لا شرط لازم وانما صرح المصنف بتدعيم معرّب الاسماء مع انها مد
 من قوله ومنه تشبه من اللزوم مدني توطئة لنفسه
 الى ظهر الاعراب ويقدم **قوله** ما قد سلمنا من شبه اللزوم
 ما وافقه على اسم فاندفع الاعتراض بان التبرؤ صادق على
 اللزوم اذ الشيء لا يشبه نفسه **قوله** التشبه المذكور اشار به
 الى ان الاضافة في تشبه اللزوم للهدى المذكور والمهود تشبه
 اللزوم المقدم اعني المسمى اي الذي لم يمار منه معارص
 ويجعل الاضافة عهدية دخلت اي ونحوها من العراب
 التي اشبهت اللزوم شبهاً ضيقاً فلا يقال التبرؤ فيترجم
 لخرجه اي ونحوها لان فيها شبهة باللزوم **قوله** يظهر اعرابه

ان

ان لم يمنع من ظهوره مانع كوقوعه وادغام وحكاية وتحقيق واستماع
قوله وفيه عشرين لغات بل عشرين عشرين جمعة في هذا البيت
د سم سم اسم سماء كذا سم اسماء تشبعت لأولها **قوله**
قوله في الذكر اي ذكر قسمي الاسم ولو قال في التقسيم كان
 اوضح اذ الذكر لا يخص التقسيم **قوله** وفي التقليل المراد بالتقليل
 ما يشمل المخرج كافي المبي والقسمي كافي العرب لان قوله
 ومعرّب الاسماء قد سلمنا من شبه اللزوم يتبعه بتقليل الاعراب
 بسلامة الاسم من شبه اللزوم لان تقليق الحكم المشتق يؤذن
 بالعلية فلا يورد ان المصطلح لم يمار اعراب الاسم والمراد ايضا
 ما يشمل التقليل بعلية تامة كافي المبي والتقليل بعلية ناقصة
 كافي العرب فلا يورد ان علة اعراب الاسم ليست السلامة فقط
 بل توارد المسمى التركيبية المتلفة عليه مع السلامة **قوله**
 فلا انما زائدة وهذا بتقليل ثار لتدعيم المبي في التقليل
قوله افراد معلول علة البناء اي افراد موصوف معلول علة
 البناء لا علة البناء تشبه اللزوم ومعلوم البناء موصوف للمبي
 وافراد النوعية محصورة لانها المضمرة واسماء التبرؤ واسماء
 الاستفهام واسماء الاستنارة والاسماء الموصولة واسماء الافعال
 واسماء الاصوات وكذا الاندائ واسم لان جعل الكلام فيما
 يشمل البناء الاصل والعام من وضع ان لراد افراد الشخصية
 فيسمي جعل الكلام في البناء الاصل والاوراد ان افراد المنكر
 واسم الشخصية غير محصورة **قوله** بخلاف علة الاعراب اي
 افراد معلول علة الاعراب اي افراد موصوف معلول **قوله**
 تقدم علة البناء للمبي افراد معلولها اي فيما ياتي وكان الاولى

اول مع